



المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية
المستدامة

٢-٤ أبريل ٢٠١٤

عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية

كلمة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدكتور إياد أبو مغلي

المدير والممثل الإقليمي

المكتب الإقليمي لغرب آسيا - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- صاحب السمو الملكي الأمير أحسن بن طلال المعظم
- معالي الدكتور طاهر الشخشير - وزير البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية
- سعادة الدكتور جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والتنمية المستدامة والمياه والأسكان في الجامعة العربية
- سعادة الزميل نديم خوري - نائب السكرتير التنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب اسيا
- أصحاب المعالي والسعادة
- الأخوات والأخوة
- الزميلات والزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أتشرف بإسمي وإسم زملائي موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا وشمال أفريقيا وبإسم سعادة السيد أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن أرحب بكم في المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة.

لقد أكد قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠) التزامهم بالتنمية المستدامة وقرروا وضع مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة بهدف الخروج بمجموعة من الأهداف القابلة للتطبيق عالميا توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويعلم الجميع بأن الكثير من التقارير تشير الى أنه قد تم تحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية والنمو والازدهار. ولكن ما زال هناك تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية، لأن التقدم المحرز كان في كثير من الحالات على حساب البيئة ونظم دعم الحياة على كوكب الأرض وعلى حساب زيادة عدم المساواة على النطاق العالمي.

فالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة بشكل واضح ويجب معالجتها معا في "نهج متكامل". فلا يمكن تحقيق معادلة التنمية المستدامة بدون البيئة.

إن دورنا في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، ووضع أهداف التنمية المستدامة، هو إعطاء صوت أعلى للبيئة من خلال وضع وتجميع المعرفة البيئية اللازمة كمساهمة في النقاشات الدائرة بين الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة. ويدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة العالم لتبني نهج متكامل يهدف إلى التضمين الشامل لأهم القضايا العالمية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأخذ بعين الاعتبار الترابط فيما بينها كمحور أساسي في هذه العملية.

أيها السيدات والسادة

في إجتماع المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في شباط - فبراير ٢٠١٣ وللمرة الأولى في إطار عضوية عالمية للمجلس الحاكم، تلبية لمجموعة من القرارات النابعة من الوثيقة الختامية لريو ٢٠+ والجمعية العامة للأمم المتحدة، قرر الوزراء تحويل المجلس الحاكم الى الجمعية البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEA)؛ ووضع روابط أقوى بين العلوم والسياسات، وتعزيز قدرة البرنامج في رفع مستوى البعد البيئي في التنمية المستدامة.

وفي نيروبي الأسبوع الفائت، التقى ٩٣ بلدا في إجتماعات اللجنة مفتوحة العضوية للممثلين الدائمين، حيث أكد المجتمعون على أهمية إدماج البيئة في جميع أهداف التنمية المستدامة. كما تم التأكيد على ذلك من قبل وزراء البيئة وممثلي الدول العربية في اجتماعهم التحضيري الذي عقد في المنامة من ١٦-١٧ آذار-مارس الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الجامعة العربية. وشدد المشاركون في الاجتماع على أهمية عدم ترك أي شخص بلا تنمية، وتوفير حياة كريمة للجميع، وتوفير سبل العيش المستدامة والشاملة في حدود النظام الإيكولوجي للأرض، وتوفير سبل المعيشة المستدامة لجيل المستقبل، وبناء على الأهداف والإنجازات القائمة والمحرزة حتى الآن، والتركيز على أهداف مبنية على الحلول واعتماد المؤشرات ذات المصدقية العلمية والقابلة للتحقيق.

صاحب السمو - ايها السيدات والسادة

إن ما يحتاجه الفقراء هو فرص لسبل العيش المستدامة وضمان حد أساسي أدنى من الحماية الاجتماعية والبيئية ومستوى المعيشة. حيث يجب تمكين نحو ١,٢ مليار شخص يعيشون في فقر مدقع إلى تحقيق حياة كريمة. فالمتضررين من الفقر المدقع والبطالة المزمنة لا يحصلون أيضا على خدمات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والأسواق، والصحة، والتعليم، والمأوى، وذلك بسبب عدم شمول سيادة القانون والتميز. لذلك يجب أن يكون هؤلاء الفقراء في صلب جدول أعمال التنمية المستدامة في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر انه تتوفر هناك حلول معقولة للخروج من حالة الفقر وضمان سبل العيش الأساسية التي لا تزيد من تدهور البيئة. حيث يمكن للتكنولوجيات المبتكرة والخضراء وتعزيز استخدام أفضل للعلوم والمعارف التقليدية، زيادة فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية وفي نفس الوقت حماية البيئة. إن استمرار رفاه الإنسانية، وأداء الاقتصاد والمجتمع، يعتمد في نهاية المطاف على الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية المحدودة للكوكب، وحماية التراث الاجتماعي والثقافي.

إن ما نحن بحاجة اليه هو تغيير نظم وأنماط الاستهلاك والإنتاج وتقنيات العمل وكذلك السلوكيات المصاحبة التي تؤثر على الاستهلاك والتماسك المجتمعي - وبعبارة أخرى، فإن ذلك يعني التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر الشامل والاستهلاك والإنتاج المستدامين . وعند القيام بذلك، ينبغي أن نعالج أوجه عدم المساواة والتميز، بما في ذلك المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية.

إن الاستهلاك المستدام يمكن أن يسفر عن مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والصحية المترابطة، بما في ذلك زيادة الوصول إلى الأسواق، والابتكار الاجتماعي وخلق فرص العمل، وتمكين المجتمع المدني. وربما كان الدليل الأكثر وضوحا هو مسألة فقدان المواد الغذائية والنفايات بسبب ضعف أنماط الإنتاج والاستهلاك. فحوالي ثلث المواد الغذائية المنتجة عالميا والتي تبلغ قيمتها حوالي ١ تريليون دولار،

تفقد أو تضيع في إنتاج أو استهلاك المواد الغذائية. ويمثل هذا أكثر من صافي مجموع الإنتاج الغذائي لجنوب الصحراء الأفريقية، وهذه كافية لإطعام ما يقدر ب ٨٤٢ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم اليوم. وترتبط خسائر الأغذية والنفايات مع ما يقرب من ١٧٣ مليار متر مكعب من استهلاك المياه سنويا، وهو ما يمثل ٢٤ في المئة من مجموع المياه المستخدمة للزراعة. وكمية الأراضي الزراعية المستخدمة لزراعة هذا الغذاء المهثور تقدر ب ١٩٨ مليون هكتار سنويا، وهي منطقة في حجم المكسيك.

إن تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ليست مجرد قضية بيئية، بل هي قضية الحفاظ على رأس المال الطبيعي، وبالتالي الإنتاجية وقدرة كوكبنا على تلبية الاحتياجات البشرية وإدامة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي رفاهية الإنسان والتنمية والقدرة على انتشال الناس من الفقر.

أيها السيدات والسادة

إذا كنا نسعى لتقاعد الاقتصاد القديم الذي سبب الأزمات المالية والغذائية وعدم المساواة، فيجب على الاقتصاد الجديد أن يكون اقتصادا يدعم التنمية المستدامة ويبني على العدالة الاجتماعية ويعمل ضمن الحدود التي تفرضها الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. نحن ندرك جميعا أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها أبدا إلا إذا كان الاقتصاد محركها. فالتحدي إذن هو تحديد بكثير من التفصيل أي نوع من الأسواق، نعتبره أكثر استدامة وكيفية إجراء التغييرات اللازمة.

لذلك يجب على الحكومات الوطنية أن تلعب دورا رئيسيا، لأنها غالبا ما تكون الوحيدة القادرة على سن قواعد الاقتصاد ووضع السياسات، وصياغة اللوائح، والاستثمار في البحث والابتكار، وممارسة المساءلة على الأسواق. وينبغي للحكومات الوطنية التي هي بالفعل مستعدة وقادرة على إدخال إصلاحات أن تعمل دون انتظار توافق عالمي في الآراء. وينبغي العمل مع هؤلاء الرواد في خلق تحالفات لتبادل تجاربهم حول الدروس المستفادة في الاقتصاد المستدام.

أيها السيدات والسادة

القيادة عنصر أساسي في تحقيق التحول الذي نسعى إليه. وانه في الواقع لشرف كبير لنا أن صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم هو أحد أبطال جائزة الأرض للأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٧ Champion of the Earth لأيمانه بضرورة التعاون عبر الحدود لحماية البيئة ومعالجة القضايا البيئية بطريقة شاملة. هذه القيم هي ذات صلة اليوم كما كانت في ذلك الوقت، وينبغي أن تكون هي ذاتها القوة الدافعة لأستخدام الدبلوماسية البيئية لحماية البيئة. فهناك حاجة ماسة إلى هذا النوع من القيادات أكثر من أي وقت مضى إذا كنا نحن جادين في تغيير مسار مستقبلنا نحو الأستدامة.

أخيرا أيها السيدات والسادة سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الايام الثلاثة القادمة التفكير العالمي حول إطار تضمين الاستدامة البيئية في أهداف التنمية المستدامة والتي نأمل ان تساهم في التوافق على أهداف مستدامة قابلة للتطبيق في المنطقة العربية.

نتطلع إلى جدول أعمال بعد عام ٢٠١٥ الذي يلبي توقعات هذه الفرصة التاريخية للانتقال من التنمية المنعزلة إلى نهج أكثر تكاملا حيث يمكن لكل شخص التمتع بحياة كريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته